استراتيجية التنمية وواقعها في الجزائر

د. عبدالرحمان قنشوبة

"أستاذ محاضر "أ

جامعة زيان عاشور – الجلفة

ملخص

تعالج هذه الرقة البحثية واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر الذي عرف استراتيجيتين مختلفتين ميزتا فترتين من عمر الجمهورية الجزائرية باختلاف طبيعة التوجه الاقتصادي والسياسي الذي اتبع. فقامت الاستراتيجية الأولى على التخطيط والتصنيع، و تحصر هذه الفترة ما بعد الاستقلال إلى غاية تخلي الجزائر على النظام الاشتراكي ونموذج الاقتصاد الموجه الذي تكون فيه الدولة الفاعل الأساسي والوكيل الاقتصادي شبه الوحيد، أما الاستراتيجية التنموية الثانية فهي ما اتبعته الجزائر منذ سنوات 1990 إلى غاية اليوم والتي تميزت بتوجيه السياسات العامة نحو الانتقال لاقتصاد السوق مع تطبيق سياسات التعديلات الهيكلية وتخلي الدولة عن العديد من أدوارها لصالح القطاع الخاص الذي لم يستطع أن يكون وكيلا فعالا، الأمر الذي استدعى حضورا قويا للدولة مع برامج التنموية التي جاءت منذ سنوات 2000.

الكلمات المفتاحية: التنمية – التنمية الاقتصادية - التنمية في الجزائر

Abstract

This paper examines the reality of economic development in Algeria, which defined two different strategies characterized by two periods of life of the Algerian Republic, depending on the nature of the economic and political orientation that followed. The first strategy was based on planning and manufacturing. This period is limited from independence to Algeria abandons the socialist system and the model of guiding economy in which the state is the main actor. The second development strategy is the one followed by Algeria from the years 1990 until today, which was characterized by the direction of public policies towards the transition to the economy. With the application of the policies of structural adjustments and abandon the state for many roles in favor of the private sector, which could not be an effective agent, which has necessitated a strong presence of the state with the developmental programs that came 2000 years ago.

Keywords: Development - Economic Development - Development in Algeria

مقدمة

لقد ارتكز اقتصاد الجزائر في الفترة التي أعقبت الاستقلال، أساسا على الزراعة والتجارة وجزئيا على الصناعات الخفيفة المحتشمة، أمّا الصناعة الثقيلة ووحدات إنتاج السلع فقد كانت منعدمة.

و بالنّظر إلى هذا الواقع الاقتصادي الصعب للغاية، حيث أنّ المحتل غداة مغادرته البلاد كان قد ترك اقتصادها مشلولا فكلّ الوحدات الصناعية والمستثمرات الفلاحية التي كان يديرها المعمرون قد توقفت فجأة، حينئذ وللتصدّي لهذا الوضع المزري، قررت الحكومة الجزائرية خوض غمار التصنيع وخاصة (الصناعة الثقيلة) آخذة بعين الاعتبار أن التصنيع يشكل مفتاح الحل الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر، وكانت هذه التجربة مستوحاة من تجارب بعض الدول كالاتحاد السوفياتي السابق الذي أعطى الأفضلية للتصنيع الثقيل على حساب الصناعات الخفيفة.

و قد قام هذا النموذج على التخطيط والاقتصاد الموجه ، إلى أن تخلت الجزائر على النظام الاشتراكي بعد أحداث أكتوبر 1988، لتنتقل لاقتصاد السوق مع تطبيق التعديلات الهيكلية للمؤسسات وانسحاب الدولة لصالح القطاع الخاص الذي لم يستطع أن يصمد، مما استدعى استرجاع الدولة لأدوارها مع البرامج التنموية التي جاءت منذ سنوات 2000.

وعليه سنتعرّف في هذه الرقة البحثية على التنمية وواقعها بالجزائر منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا.

المبحث الأول: مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالجزائر للفترة 1962- 1979

1- نظام التسيير الذاتي

بعد الاستقلال سنة 1962، كان اقتصاد الجزائر شبه مدمر، بحيث غادر جل العاملين بالإدارة والمراكز الحساسة مناصبهم (90 % معمرين و أجانب)، وكان القصد هو خلق مشاكل للدولة الجزائرية المستقلة حديثا، إضافة إلى المشاكل الموضوعية التي كانت تواجهها كالبطالة التي فاقت، الفقر، التهميش، والأمية (98 %) ...

و كانت إستراتيجية التنمية الاقتصادية التي يجب إتباعها إحدى اهتمامات قادة الثورة بالرغم من التوجه والصورة التي لم تكن واضحة حول نموذج التنمية ، و في مؤتمر طرابلس بدأت ملامح هذا النموذج تتوجه نحو إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي و اعتباره محرك القطاعات الأخرى، و كذا تقليص الملكية الخاصة وتشجيع الشكل التعاوني، و هذه الخطوة كانت تأكيدا لنمط التسيير الاشتراكي للاقتصاد الوطني. و خلال هذا الوقت حاول العمال الجزائريون ملء الفراغ الذي تركه المسيرون الأجانب بهدف حماية الاقتصاد الوطني ومواصلة العملية الإنتاجية في المؤسسات لمواجهة احتياجات المجتمع، وهذا التجاوب من طرف العمال سهل عملية تجسيد التسيير الذاتي للمؤسسات.

ولم تكن فكرة التسيير الذاتي وليدة تفكير عميق، و إنما كانت استجابة عفوية لظروف اقتصادية، سياسية و اجتماعية معينة فرضت العمل بهذا النمط حيث وصل عدد المؤسسات الصناعية في سنة 1964 إلى

413 مؤسسة كانت تسير ذاتيا، و أغلبية هذه المؤسسات تتميز بصغر حجمها. و لم يدم منهاج التسيير الذاتي طويلا، حتى بدأ العمل على التقليل من انتشاره، و ما قرارات التأميم إلا تأكيد على ذلك.

2- برنامج طرابلس 1962

إعتقد المجتمعون في مؤتمر طرابلس 1962 أن مهام التنمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تتطلب توحيد كل الطاقات وحشدها، واحتكار الدولة لكل النشاطات الأساسية فالسلطة السياسية هي السلطة المسئولة عن تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن أجل تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية، يجب الاهتمام بالاقتصاد، المجتمع، والمجال الدولي قصد تحرير الجزائر من قيودها الاستعمارية وبقايا الإقطاع.

3- ميثاق الجزائر 16-20 أفريل 1964

أكد هذا الميثاق رفضه للنهج الرأسمالي للتنمية لأنها تعتبر العمال الأجراء كمجرد سلعة خاضعة لقانون السوق و أنها كثيرة التعرض للأزمات كالكساد في الإنتاج، وهي مظهر من مظاهر الإمبريالية، فكان البديل الوحيد هو النهج الاشتراكي الذي يطبق عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والتسيير الذاتي. ولهذا حدد هذا الميثاق الأدوار الأساسية التي يجب أن تقوم بها الدولة في مرحلة الانتقال إلى النهج الاشتراكي وهي:

- تقوية التجارب الاشتراكية التي هي في طريق الإنجاز، كتوحيد نمط الإنتاج؛
- تدخل الدولة في القطاع الخاص وذلك قصد تنشيط التأميمات، إلى جانب تحديد العلاقات التي على الدولة إقامتها مع رؤوس الأموال الأجنبية؛
- التمهيد والتحضير لتطبيق التسيير الذاتي، انطلاقا من نظام التعاونيات في القطاع الزراعي، أما في القطاع الصناعي فيتم هذا التنظيم أولا عن طريق تحول القطاع الصناعي الخاص (التأميم) وإنشاء الصناعة العمومية.

4- سياسة التنمية القائمة على التخطيط في ظل التسيير الاشتراكي: التخطيط و التصنيع كأساس لتحقيق التنمية

4-1 - التخطيط

لقد قامت إستراتيجية التنمية في هذه المرحلة على أساس عملية التخطيط المركزي الذي انطلق منذ الاستقلال لكن بطريقة محتشمة، بحيث انحصرت هذه العملية في وضع ميزانية التجهيز السنوية والتابع لقانون المالية، فبقيت جهود تحقيق الاستثمار المسطرة في إطار المخططات الاستعجالية في الفترة 63-66 الجد بسيطة، إذ لم يكن لقطاع الصناعة أي مكانة هامة بين مجمل الخيارات، فتميزت هذه القترة كذلك بعدم وضوح نموذج التنمية.

لقد انطلقت عملية التخطيط في الجزائر بشكل واقعي مع المخطط الثلاثي الأول سنة 1967 من طرف سلطة سياسية أكثر راديكالية من السلطة السابقة أي سلطة بن بله، إذ توضحت بعد ذلك إستراتيجية التنمية من خلال المخططات المتوالية، و التي كانت تهدف في المدى الطويل للقضاء على هياكل وشروط

الإنتاج القديمة وذلك بتطبيق نظرية Gerard Destanne de Bernis "الصناعات المصنعة" إلا أنها في المدى القريب لم تكن سوى امتدادا للهياكل الاستعمارية الموروثة. و انطلاقا من نظام التسيير المركزي والمخطط قامت الدولة عن طريق عدة وزارات بدور الضابط، خالق للثروة ورب عمل الأساسي. وأطرت الوزارات الوصية المؤسسات العمومية الاقتصاد الوطنية باتجاه سياسي اجتماعي قوي، و عملت على تنظيم ، توزيع ومراقبة كل الأنشطة الاقتصادية ولم تترك للمؤسسة العمومية سوى التنفيذ.

4-2- التصنيع كإستراتيجية لتحقيق التنمية:

أعتبر التصنيع كخيار استراتيجي وبديل عن الزراعة قناعة من القادة السياسيين في تلك الفترة وعلى رأسهم الرئيس هواري بومدين، بأن الجزائر لا يمكن أن تكون دولة زراعية لحدود المساحة الصالحة للزراعة والتي تمثل فقط 3% من المساحة الإجمالية للدولة، وعدم توفر المياه والمناخ المناسب. فارتكزت الصناعة على نظرية الصناعة المصنعة للاقتصادي و رجل السياسة الفرنسي دي برنيز Gerard Destane De Bernis في مجالات معينة كالحديد والصلب، استخراج المعادن، الصناعة الإلكترونية، الطاقة وموارد البناء...الخ. وارتكز التصنيع في الجزائر على تحقيق استقلال حقيقي عن طريق تطبيق نظرية إحلال الواردات وخلق الشروط الضرورية التي تمكن من تحسين ظروف ومستوى معيشة المواطنين. و قد عرفت فترة الرئيس بومدين أكبر الاستثمارات والإنجازات التنموية التي أثمرت نتائجها على ترقية نوعية في مستوى معيشة الجزائريين، دون أن تحدث تنمية حقيقة مستمرة .

5- السياسات التنموية للمرحلة 1967 إلى 1979

5-1- المخطط الثلاثي للتنمية 1967-1969

سمي هذا المخطط بما قبل التخطيط Pré-plan، إذ كان يهدف إلى إحداث انسجام وتأقلم بين الهياكل السوسيو اقتصادية والإدارية للبلاد.

5-2- المخطط الرباعي للتنمية 1970-1973

و قد مثل الانطلاقة الحقيقية للتخطيط، إذ تميز بالدقة أكثر وبتسخير قيمة مالية أكبر خصصت للاستثمار إلى جانب إدخال الجماعات المحلية في هذه العملية بحيث أصبحت الولاية وبعد إستشارة البلديات تقترح المشاريع الاجتماعية كالطرق، المدارس، المستوصفات... إلخ التي قد تدمج في الخطة. وقد اعتبر هذا المخطط جد طموح من حيث تضاعفت فيه القيمة المخصصة للاستثمارات بثلاث مقارنة بتلك التي خصصت في المخطط الثلاثي الأول . مع أن عملية اختيار المشروعات المقترحة للإدراج في عملية التخطيط لا تتم على أساس المردودية المالية التي اعتبرها مسيريو التصنيع مظهر من مظاهر البرجوازية الرأسمالية، وإنما تتم على أساس آثارها الاجتماعية و الاقتصادية.

5-3- المخطط الرباعي للتنمية 1974-1977

كان هذا المخطط تكملة للمخطط السابق، و اختلف عنه فقط في تقييمه للاستثمارات المحفزة عن طريق الارتفاع السريع لأسعار البترول، كما اهتم قليلا بأنشطة خارج الصناعة، فارتفع معدل الاستثمار

منذ 1970 إذ زاد عن معدل 35% ووصل في الفترة الممتدة ما بين 78- 79 إلى غاية 46%، وهو مستوى نادر ما يتحقق، إذ عرفته فقط اليابان والاتحاد السوفيتي، بمعنى أن شروط الانطلاقة الاقتصادية كانت محققة هذا قياسا بنظرية "رستو" Rostow في التنمية التي اشترطت تحقيق معدل استثمار ما بين 5- 10%.

5-4- ميثاق 1976

لقد اتخذت الجزائر خيار التنمية المرتكزة على أساس التصنيع وقد ظهر هذا في مختلف خطب الرئيس بومدين وكذا في الميثاق الوطني سنة 1976، الذي أوضح أن الدولة الجزائرية هي أداة تحقيق سياسة التنمية التي تهدف إلى تجسيد أمال وتطلعات الشعب الجزائري، إذ جاء فيه أن الدولة الجزائرية هي دولة اشتراكية، فهي كما جاء في هذا الميثاق التي تضمن التقدم الاجتماعي والثقافي وتعميم التعليم؛ كما هي وسيلة تحقيق آمال الجماهير الشعبية وتطلعاتها، من حيث إمدادها العمال والفلاحين بوسائل المشاركة في تسيير الشؤون العمومية. فاعتبرت الدولة في هذه الفترة ضمان للحرية الحقيقية للفرد، وذلك بتحريره من الاستغلال والبطالة وضمان التقلبات والتغيرات المستقبلية، واعتبرت كذلك كضمان لمجموع الحريات العمومية خاصة حرية التعبير عن الرأي، التفكير والتحرك. وبالتالي فإن الهدف الأساسي للدولة الجزائرية ذات الطابع الاشتراكي هو تحقيق تنمية متكاملة ومندمجة وتعبيرا حقيقيا عن الاستقلال الوطني الذي يرتكز على استرجاع الثروات الوطنية، وملكية الدولة لوسائل الإنتاج الكبرى وإحداث التوازن في التبادلات الخارجية.

5-5- المرحلة التكميلية (السنتين التكميليتين) 1978-1979

بعد سنوات التخطيط، تراكمت البرامج الاستثمارية الشبه منجزة ، وهي تمثل عقبة في سير التنمية الاقتصادية المنشودة، كما تم إعادة تقييم عدة برامج استثمارية، و هذا لتفادي الوقوع في دائرة الركود الاقتصادي وما يتولد عنها من أزمات خطيرة على المجتمع ومستقبل التنمية.

المبحث الثاني: السياسة التنموية للمرحلة 1980 إلى 1989

1- المخطط الخماسي الأول 1980-1984

تميزت هذه المرحلة بإعادة النظر في الاقتصاد الوطني و تغيير هياكله التي تأسست في مراحل سابقة ، وإن كان الهدف من كل ذلك هو تحسين الأداء الإنتاجي و التكثيف من قطاعات الاستثمارات ، الأمر الذي أدى إلى الابتعاد عن بعض مبادئ الاشتراكية حيث إنفرد المخطط الخماسي الأول بالبحث عن حلول جذرية للمعضلات التي نجمت عن الثورة الزراعية و في المؤسسات الصناعية الكبرى و ركز على قطاع الهياكل الأساسية خاصة السكن و التربية و التكوين و ضرورة التعليم و التنمية البشرية. و قد هدف أيضا إلى إعادة هيكلة المؤسسات التابعة للدولة.

2- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية

تمثلت هذه السياسة في تقسيم المؤسسات العمومية وتفتيتها إلى وحدات صغرى متخصصة حسب الفروع والأنشطة التكنولوجية وتمييز بين الوظائف الاقتصادية من إنتاج وتوزيع، قصد تجاوز المشاكل التي عرقلت إنتاجها وتحقيق التوازنات الذاتية، إلا أن ذلك لم يتحقق أبدا فعلى العكس من ذلك تفاقمت ديون هذه المؤسسات رغم استفادتها من تطهير مالي، الأمر الذي أظهر فشل هذه السياسية.

3- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

عرف هذا التوجه ظهورا أثناء المخطط الخماسي الثاني، سيما أنه تزامن مع انخفاض سعر البترول الذي كانت له انعكاسات سلبية على تحريك القطاعات الاقتصادية ، مما أدى إلى بروز أزمة اقتصادية واجتماعية في البلاد، لذلك يلاحظ بأنه بالرغم من اعتماد الجزائر على سياسة التخطيط التي تهدف إلى خلق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ، إلا أنها لم تتمكن بما وصلت إليه في بناء المجتمع من مواجهة الأزمة التي مست آثارها البناء الاجتماعي بمكوناته المختلفة ، السياسية منها و الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية ، وهذا الأمر آل إلى التراجع عن مكاسب التجربة التي خاضتها الجزائر منذ الاستقلال ، وهو ما جعل الاقتصاد الجزائري في التسعينيات أكثر استعدادا لإعادة النظر ، أي بمعنى آخر في حاجة إلى تغيير هياكله ضمن مسار أيديولوجي جديد ، ترتبط فلسفته بتطبيق سياسة اقتصاد السوق و التوجيه نحو الليبرالية.

4- الأزمة الاقتصادية العالمية لسنوات الثمانينيات

إن الأزمة التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ 1986 قد أظهرت بشكل واضح ضعف هذا الاقتصاد الذي يقوده القطاع العام و الذي تميز بـــ:

- عدم الاستغلال الكلي للقدرات والطاقات الإنتاجية؛
- نسبة عالية من البطالة تقدر بـــ 25% مست خاصة فئة الشباب؛
- ضعف و ندرة في المنتجات وعدم القدرة على تلبية الطلب الداخلي المتزايد؛
- الاعتماد في جلب العملة الصعبة على قطاع المحروقات الذي يمثل 98% من المداخيل؛
- تبعية غذائية إذ وصلت فاتورة المواد الغذائية والأدوية إلى أكثر من 2,5 مليار دولار كل سنة ؛
- تضخم وصل إلى غاية 30%؛
- ضعف في استعمال القدرة الإنتاجية للمصانع، وصل في بعض الأحيان إلى أقل من 50%؛
- عجز مستمر في الميزانية وصل إلى 120 مليار دج بسبب الضعف الذي عرفه القطاع العام؛
- عدم التوازنات المالية الخارجية بسبب الديون الخارجية التي اعتبرت عائقا أساسيا للتنمية الاقتصادية. بحيث أن تسديد الديون المتزايدة في الفترة ما بين 1986— 1989 أدى إلى امتصاص 78% من الإيرادات السنوية للصادرات.

و خلاصة القول حول هذه المرحلة التي امتدت من سنة 1962 الى نهاية الثمانينيات، أن الأوضاع التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة أدت إلى استخلاص نتيجة أساسية مفادها أن إستراتيجية التنمية المتبعة في السنوات السابقة والتي ارتكزت على التخطيط والتصنع لم تصل إلى تحقيق الأهداف التنموية المنتظرة.

المبحث الثالث: تحولات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالجزائر لما بعد 1989

1- المرحلة 1989-1999: الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

1-1- استقلالية المؤسسات العمومية

ظهرت هذه السياسة مع مطلع 1988 كتعبير عن نموذج التخطيط اللامركزي وبحثا عن فعالية أكثر لمبدأ تدخل الدولة وليس التخلي عنه، فتم اللجوء إلى بعض آليات السوق لتوجيه الأنشطة الإنتاجية للمؤسسة العمومية التي أصبح بإمكانها تحديد أسعار منتجاتها، التميز بين وظائف الإنتاج والتسويق ومناقشة أجور عمالها، فأصبحت المؤسسة مستقلة في اتخاذ قراراتها وتسييرها عن وصاية الدولة، لكن دون أن تتنازل هذه الأخيرة عن ملكيتها لها.

1-2- مشكل المديونية الخارجية

لقد أصبحت الديون الخارجية بعد أزمة 1986 تشكل عبئا ثقيلا جدا على التوازنات الخارجية إلى درجة أن الاقتصاد الوطني وجد نفسه عاجزا على تسديدها، مما أدى إلى اللجوء إلى إعادة الجدولة بعدما كانت هذه المسألة ولمدة طويلة تعتبر من المواضيع التي تدخل في إطار أمن الدولة "أي سرية"وحكرا على السلطات العمومية. وظهرت هذه المسألة في مرحلة أزمة وتمزق في النسق الاجتماعي والاقتصادي. وتحولت مسألة الديون الخارجية إلى مشكلة سياسية، إذ أصبحت الدولة جد مرتبطة بالادخار الأجنبي والمؤسسات المصرفية الدولية. و ظهرت درجة خطورة ثقل المديونية في وضعية العجز عن الدفع التي وصلتها سنة 1994 ، بعدما كان تسديد خدمات الديون تستنزف حوالي 93،4% من إيرادات صادرات الجزائر من سلع وخدمات.

1-3- سياسة الخوصصة

تعني الخوصصة في القانون الاقتصادي الجزائري التحول من الملكية العامة للدولة لصالح أشخاص طبيعية أو معنوية تابعة للقانون الخاص، وهذا التحول يعني الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو في جزء منها أو في تحويل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص طبيعية أو معنوية تابعة للقانون الخاص بواسطة صيغ تعاقدية تحدد فيها كيفية تحويل التسيير وممارسته وشروطه. ففي إطار الخوصصة أرادت الدولة الانسحاب التدريجي من القطاعات التي كانت تسيرها حتى بالنسبة للتي كانت تعتبر إستراتيجية كالقطاع الصناعي.

و يمكن القول أن عملية الخوصصة خاصة في مراحلها الأولى لاسيما العشر سنوات الأولى لم تكن ايجابية، إذ كان هناك فشل شبه تام في هذه العملية، خاصة بعدما اتضح أن خوصصة المؤسسات سيرورة طويلة ومكلفة نتيجة لتأثرها بالإطار التاريخي، الثقافي، السياسي والاقتصادي للبلاد في تلك الفترة ولهذا،

نجد أنها لم تتجاوز الخمس مؤسسات وهي : فندق الأوراسي، صيدال، إرياد سطيف، سيدار الحجار، المؤسسة الوطنية لمواد التنظيف ENAD.

كما عرفت نفس المرحلة خاصة الفترة الممتدة بين 1994- 1998 حل 959 مؤسسة وطنية وتم التخلي عن أصولها للعمال، فتم تأسيس 1774 مؤسسة تم التشغيل بها حوالي 18 % من عدد العمال القدماء.

و كان لهذه العمليات الأولى صدى جد إيجابي لدى الاتحاد العام للعمال الجزائريين والرأي العام الوطني، إذ كان بإمكانها أن تحول إلى نموذج يقتدى به لدفع عملية انسحاب الدولة، إلا أن العراقيل البيروقراطية والبنكية حالت دون ذلك وما زاد في إضعاف العملية أكثر سوء تسيير العمال لمؤسساتهم وحشد الموارد المالية والسيطرة على السوق المحلية من جهة، وعدم منح عقود ملكية الأصول من جهة أخرى.

هذا و يرجع سبب فشل جميع محاولات الدولة في خوصصة المؤسسات إلى ضعف القدرة المالية للمستثمرين المحليين وعدم التحضير الجيد للمؤسسات. و ما صعب من نجاح الخوصصة في الجزائر غياب ثقافة المخاطرة و روح المبادرة التي هي شبه غائبة لدى العامل الجزائري و التي لا يمكن أن تكون إلا في مجتمع لا يتكل أفراده على وجود الدولة في جميع تفاصيل حياتهم.

2- البرامج التنموية 1999-2019

2-1- المرحلة التمهيدية 1999-2001

في نهاية سنة 1999 بدأت تظهر بوادر انفراج أمني و سياسي جعل القائمين على القرار في البلاد يفكرون في تعويض الخسائر الحاصلة آنذاك و محاولة اللحاق بركب التنمية في العالم، وذلك بالاستفادة من اتساع النشاط الاقتصادي العالمي، و ارتفاع الطلب على مصادر الطاقة التي تحوز الجزائر جزءا مهما منها في شمال إفريقيا. ودفعت هذه الظروف الاقتصادية و المالية المناسبة بعجلة التنمية إلى الأمام، ما أنعكس على جل المتغيرات الاقتصادية الكلية و أفرز في نفوس القائمين على القرار إحساسا بالحماسة لمواصلة الاستفادة من هذه الطفرة، الشيء الذي ترجم في شكل برامج تنموية أطلق عليها إجمالا اسم برامج الإنعاش الاقتصادي بدأت سنة 2001.

2-2- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دج منها 129 مليار دج للتنمية المحلية وأكثر من 90 مليار للتنمية البشرية معتمدا في ذلك على عائدات البترول قصد تلبية الطلب الإجمالي، خلق مناصب شغل، الاستثمار في البني التحتية الأساسية، دعم المؤسسات الفلاحية والصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية البشرية.

وكحصيلة لهذا المخطط، عرفت سنة 2003 حصيلة إيجابية على المستوى الاقتصاد الكلي حيث سجل الناتج الخام المحلي ارتفاعا محسوسا بنسبة 6,8% . كما عرفت المديونية تراجعا من 28,3 مليار دولار

إلى 22 مليار دولار، سنة 2003، كما سجل معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملموسا وصل إلى 5% سنة 2004 .

وعن أهم الإنجازات في المرحلة 1999-2003 ، فقد انخفضت نسبة البطالة من 29,3% إلى 23,3%، و تم بناء ما يقارب من 600.000 مسكن، 232 ثانوية، 563 متوسطة، 19.546 قسم ابتدائي، 149 داخلية و 336 مطعم للنصف الداخلي، و أنجز 180 معهد ومركز جديد خاص بالتكوين المهني، أكثر من 230,000 مقعد بيداغوجي في التعليم العالي و90.000 مكان للإيواء؛ كما شيدت 8 مستشفيات، ما يقارب 150 عيادة متعددة الخدمات ومركز للصحة و548 قاعة علاج، 100 ملعب جديد و200 قاعة متعددة الرياضات و 9 سدود؛ وتم إنجاز 4000 كلم من الطرق الجديدة وإصلاح 3000 كلم من الطرق القديمة.

2-3- برنامج دعم النمو 2005-2009

خصص لهذا البرنامج رصيد مالي يقدر بـ: 2.202,7 دج وقد بلغ حجم الاستثمار فيه حوالي 9000 مليار دج. وقد استمر تحقيق الانجازات في هذه المرحلة، نذكر منها، عشرات آلاف الوحدات السكنية، آلاف المنشأت القاعدية، ترميم وتطوير آلاف الكيلومترات من شبكة الطرقات وبناء المنشأت الفنية، السكة الحديدية، المياه، المنشات الصحية، وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز الطبيعي وتطوير الزراعة ودعمها إضافة لتحلية مياه البحر والتطوير المتوازن للمناطق.

وبفضل المداخيل البترولية و تدخل الدولة استطاعت الجزائر أن تخرج من دائرة الركود الاقتصادي، وذلك إنطلاقا من زيادة في النفقات العمومية خاصة في ميدان التجهيز والتقليل من تفاقم ظاهرة البطالة عن طريق سياسة التشغيل وأهم الآليات التي وضعتها الدولة لدعم التشغيل.

2-4- المخطط الخماسي 2010-2014

صخرت الدولة لهذا البرنامج، مبلغ يقدر بـ 21.214 مليار دينار، ما يقارب 286 مليار دولار فيه كبرنامج الاستثمارات العمومية قصد : تكملة المشاريع الكبرى التي قد بدأ فيها خاصة في قطاع السكك الحديدية، الطرقات والمياه وقد خصص له مقدار 9.700 مليار دينار أي ما يقارب 130 مليار دولار؛ وتحقيق المشاريع الجديدة بمقدار مالي يقارب 11.534 مليار دينار أي ما يقارب 156 مليار دولار.

لقد خصص البرنامج 2010—2014 أكثر من 40 % من مصادر لتحسين التنمية البشرية (مؤسسات تعليمية وجامعية و تكوين وتعليم مهني، مستشفيات، برامج سكنية ضخمة (2 مليون وحدة)، ربط الأرياف بالغاز الطبيعي وتوصيل الكهرباء ، تحسين توصيل الماء الشروب، هياكل قاعدية خاصة بالشباب والرياضة).

وقد خصص هذا البرنامج للاستثمار العمومي أيضا ما يقارب 40 % من مواردها لتنمية الهياكل القاعدية الأساسية وتطوير القطاع العمومي (توسيع وعصرنة الطرقات، عصرنة وتوسيع السكك الحديدية، تحسين النقل الحضري خاصة عن طريق تحقيق شبكة الترومواي Tramways في 14 ولاية

وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات، تهيئة الإقليم والبيئة، ترقية عمل الجماعات المحلية، قطاع العدالة وإدارة الضبط الضريبي، التجارة والعمل).

كما خصص البرنامج أكثر من 1500 مليار دينار لدعم التنمية الاقتصادية الوطنية دعم التنمية الفلاحية والريفية، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريف تحقيق مناطق صناعية، وخصصت حوالي 2000 مليار دينار للتنمية الصناعية لتحقيق مجمعات كهربائية جديدة، تنمية الصناعة البتروكمياوية وعصرنة المؤسسات العمومية.

كما خصص مبلغ 350 مليار دينار لتشجيع خلق مناصب شغل قصد مرافقة دمج الحاصلين على شهادات جامعية ومن التكوين المهني، دعم خلق مؤسسات صغيرة والوصول إلى توفير ما يقارب الثلاثة ملايين منصب عمل خلال الخمس سنوات القادمة، و أخذ مجال تطوير اقتصاد المعرفة ما يقارب 250 مليار دينار.

2-5- البرنامجُ الخُماسيّ 2015-2019:

لقد باشرتِ الحكومةُ الجزائرية خلال هذه الفترة عدداً من(الإصلاحات والمبادَرات) الرامية بشكل خاصٍّ إلى تنويع الاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأمن الطاقوي، وحماية البيئة، و تطوير فروع الاقتصاد الأخضر، والنهوض بالمجالات الترابية ؛ غَير أنّه يجب تعزيزُ هذه المبادَرات وربُطها فيما بينها بشكلٍ أفضل في إطار استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجيع أنماطٍ مستديمة للإنتاج والاستهلاك مع المساهَمة في إيجادِ الثروات ومناصب الشغل، ويجب أن ترتكز هذه الاستراتيجيةُ على مقارَبةٍ معتمَدة على الرِّهاناتِ المحلية ويكون بمقدُورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية.

تُشجِّع الخطَّةُ الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومةُ الجزائرية خلال 2015-2019 لزيادة دعم مسيرة (النموّ والتنمية) التي بدأت منذ العشرية التي سبقتْ على الاستثمار في القطاعات الرئيسة للاقتصاد الأخضر بالأخصّ (الزراعةَ والمياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة). وخُصِّصَ لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تُقدَّر بـ 22.100 مليار دينار؛ أيّ: 280 مليار دولار، ويشملُ هذا المخطَّطُ مجموعةً من المجالات وعلى العموم يُمكن تلخيصُها في:

- استكمالِ المشاريع التي هي في طَورِ الإنجاز والتي ستُستكمَلُ قبلَ نهايةِ 2014، بمبلغ 15 ألف و100 مليار دينار، يصبُّ مجملُها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصَّة بالسكن التي تمَّ إطلاقُها مؤخَّراً، على غرار برنامج الوكالة الوطنية لدعم السكن وتطويره «عدل»، بالإضافة إلى تخصيص غلافٍ مالي لإعادة تقييم المخطَّط الخُماسي قدر 2.500 مليار دينار سيتمُّ توزيعُها خلال الفترة القادمة بمعدَّل 500 مليار دينار سنوياً، كما تحوي هذه الميزانيةُ تسجيلَ مشروعِ التدخُّل الاستثنائي للدولة في المِنَحِ الموضوعة في حسابات المهمَّاتِ الخاصَّة؛ والتي حُدِّدَت لها ميزانيةٌ تُقدَّر بـ2500 مليار دينار، بمُعدَّل 500 مليار سنوياً، تكون في صالح المستجِدّات التي قد تطرأ على البلاد والتي لم تدخلْ في حساباتِ المخطَّطات التي تمَّ تحديدُها مسبقاً.

- تنمية الصناعاتِ الغذائية؛ من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجادِ مجالٍ جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، وتنفيذ مخطَّطٍ خاصّ بتهيئة 172.000 هكتار من المساحات الغابيَّة، وبُغيَةَ محارَبةِ مُشكلةِ الانجرافِ خَصَّصت الحكومةُ برنامجاً لسقي 340.000 هكتار من الأشجار منها 100.000 شجرةَ فاكهةٍ.

- تكثيفَ جُهودِها في (البحث والتنقيب) عن حقول نفط وغاز جديدة، وتطوير عمليات الإنتاج الحالية؛ من خلال تزويد كلٍّ من تمنراست وجانات ب 14 خط أنبوبٍ لنقل النفط والغاز، بالإضافة إلى إطلاق برنامج لتحقيق 06 مصاف جديدة؛ وهذا بُغيةَ زيادةِ طاقة تخزين الوقود بـ 60 مليون طن.

- تزويد 1,5 مليون مُشتركٍ جديد بالكهرباء و02 مليون مشتركٍ بالغاز الطبيعي، وتعزيزُ قدرة توليد الطاقة الكهربائية بعد انتهاء الأعمال بمصنع تربينات الغاز ومحوِّلات القوَّة.

- إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجدِّدة؛ حيث أنَّ أوَّل مركزٍ للتهجين دخل حيِّزَ العمل في 2011، بالإضافة إلى 23 محطَّة ضوئية ومحطَّة لطاقة الرياح ستبدأ الإنتاج.

- دعم التنمية السياحية من خلال إنشاء 50.000 سرير و15 منتجع سياحي.

- دعم برنامج تصميم الغُرَفِ الحِرَفية، ودعم الحِرَفِيين بطريقةٍ مباشرة وغير مباشرة.

- مواصلة المشاريع فيما يخصُّ تكملة 663 كلم من الطريق البرية الخاصَّة بالهِضاب العُليا- إنشاء خطٍّ جديد يربط بين الجنوب والهضاب العليا على مسافة 2000 كلم، و مضاعفة المزيد من خطوط السكة الحديدية وتهيئة الخطوط الخاصّة métro, tramway et télécabine.

- في المجالَ البحري، استلامَ ميناء جن جن والبدءَ في انجاز 4 محطَّات بحرية جديدة منها ميناءٌ خاصّ بالمياه العميقة بالعاصمة، وتعزيز الموانئ بسُفُنٍ جديدة؛ سواء للبضائع أو السكَّان.

- تعزيزُ الشركاتِ الوطنية للطيران المدني ب 16 طائرة جديدة، وإطلاقُ العمل في برنامج بناء المحطَّات الجديدة بالجزائر العاصمة ووهران، مع برنامج إعادة تأهيل المطارات القديمة.

- تعزيزِ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصادٍ قائم على المعرفة والخِبرة، بالإضافة إلى تراخيص الجيل الثالث G3 الممنوحة لشركات الاتصالات المتنقِّلة والثابتة، وأيضاً الجيل الرابع G4 الذي بالفعل غطّى بالفعل جميعَ المراكز الإدارية من الولايات.

- تجسيدُ برنامجٍ خاصٍّ يتعلَّق بحماية البيئة من مخاطر التلوُّث، والاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر وجمْع ومعالجة وإعادة تدوير واسترجاعِ النفايات.

- تطوير استراتيجية الدولة للشباب، ومكافحة الآفات الاجتماعية وتوفير مناصب العمل، والمساواة في الحصول على السكن، والرياضة، والتنقل والترفيه، وتشجيعُ التنميةِ المتوازنة ضمن مختلف الأصعدة، وتعزيزُ البِنية التحتية المحلِّيَّة، وتعزيزُ الرياضة المدرسية والأكاديمية والمؤنَّثة، واتخاذُ تدابيرَ جديدةٍ لدعم الرأي العامِّ للأندية المحترِفة والهُواة، ومكافحة العُنف في الملاعب الرياضية والكشْف عن المنشِّطات.

المبحث الرابع: الجزائر و الاتفاقيات الدولية

1- اتفاقيات STAND-BY مع صندوق النقد الدولي FMI

لقد أبرمت الجزائر على اتفاقيتين STAND-BY مع صندوق النقد الدولي FMI أولها اتفاق STAND-BY1 في 30 ماي 1989 و الثانية STAND-BY2 في 3 جوان .1991 وعلى ضوء هذه الاتفاقيات تدعم طرح صندوق النقد الدولي في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري. فبدأت خلال عام 1989 أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع والخدمات الأخرى. حيث تم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها. ثم اتخذت الحكومة الجزائرية بعد الاتفاقية الثانية STAND-BY2 في 3 جوان 1991 عدة إجراءات منها، تسهيل تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة الدينار، إصدار قانون النقد والقرض من أجل استقلالية البنك المركزي عن الخزينة العمومية وتحرير سعر الفائدة، و البدء بالعمل بنظام الأسعار الحرة والذي مس الكثير من السلع.

و في بداية عام 1994 طرأ تدهور آخر في الاقتصاد الجزائري، فالسياسات المتبعة سابقا قد فشلت في تحقيق أهداف الاتفاقيات السابقة الذكر، كما أن أسعار البترول عرفت تدهورا ، واضطرت السلطات الجزائرية إلى تقديم طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي FMI وحضي بقبوله في ماي 1994.

2- اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

وقعت الجزائر على اتفاق الشراكة بالأحرف الأولى في 19 ديسمبر 2001 ببلجيكا، بعد 17 جولة من المفاوضات امتدت ما بين 1997- 2001، ثم كان التوقيع الرسمي على الاتفاق بمدينة "فالنسيا" الأسبانية يوم 22 أفريل 2001، ليدخل حيزا التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2005.

و تختلف هذه الاتفاقية عن اتفاقيات التعاون السابقة، المبنية على مبادئ التفضيل التجاري والمساعدات المالية. فهذه الشراكة تعالج ثلاث مجالات هي: المجال السياسي والأمني، المجال الاقتصادي والمالي، والمجال الاجتماعي والثقافي. ومع قيام مبدأ التبادلية، خرجت العلاقات الأورومتوسطية من إطار المساعدات والتعاون إلى مجال الشراكة.

و أهم أهداف هذه الاتفاقية تتمثل في توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين، وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال، مع التفكيك الجمركي الكامل في أفق 2017، و تشجيع التبادلات البشرية، لاسيما في إطار الإجراءات الإدارية. و قد يشكل اشتداد المنافسة حافزا للجزائر، لتحسين الكفاءة ورفع مستوى الجودة والإنتاج، واندماج الاقتصاد الجزائري في إطار مسار العولمة. و يتمثل الإطار السلبي للاتفاقية في عدم التكافؤ في مستوى التنمية، والقدرات التكنولوجية والتجارية والمالية، وفي القوة التفاوضية، أي بين مجموعة من الدولة القوية و المتقدمة وهي المجموعة الأوروبية، واقتصاد واحد نامي.

ويجتمع مجلس الشراكة الجزائري الأوروبي بموجب الاتفاقية مرة كل سنة من اجل تقييم الانجازات والمشاريع في مجال التعاون. و نشير إلى أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك الاقتصادي و التجاري الأول للجزائر بحجم مبادلات تقدر ب18ر07 مليار دولار خلال الفصل الأول من سنة 2014 أي بنسبة 59ر72% من مجموع المبادلات التجارية للجزائر. وقد بلغت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي حوالي 7ر14 مليار دولار خلال نفس الفترة، بنسبة بلغت 51ر60 % من إجمالي الواردات فيما بلغت الصادرات الجزائرية إلى أوروبا 10ر93 مليار دولار أي بنسبة 66ر55 % من إجمالي الصادرات التي تتشكل أكثر من 95 % منها من المحروقات و مشتقاتها.

إن اتفاق الشراكة الأوروجزائري، جاء ليطرح تصورا جديدا للتعاون الاقتصادي والتجاري، بمضامين وأطر وآليات عمل تفتح أبواب الترقب المتفائل والحذر في نفس الوقت. و ليكتب لهذه الاتفاقية النجاح عليها أن تلبي المصالح والطموحات المشروعة لكلا الجانبين، كما يتعين على الجزائر مواصلة عمليات الإصلاح والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي، مما يوفر لها إمكانية التموقع على خارطة العولمة.

3- الجزائر والتفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة

تقدمت الجزائر في سنة 1987 بأول طلب للانضمام للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (GATT) التي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية، قبل أن تتحول في 01 جانفي 1995 إلى المنظمة العالمية للتجارة. وبدأ الاتصال الرسمي للجزائر بهذه المنظمة سنة 1996 ، و منذ هذا التاريخ تتواصل المفاوضات، مع سعي الجزائر لأقلمة تشريعاتها مع تلك المعمول بها عالميا، مثل المصادقة على قوانين الملكية الصناعية وفتح قطاع الخدمات وملاءمة نظامها الجمركي للنظام المعمول به عالميا.

هذا و قد قطعت المفاوضات بين الجزائر ومنظمة التجارة العالمية أكثر من عشر جولات، أجاب خلالها ممثلو الحكومة على نحو 1933 سؤال، دارت في مجملها حول التشريعات الناظمة لشؤون التجارة والاقتصاد، ولاسيما تلك المتعلقة بالتجارة الخارجية. وكانت آخر جولة قد انتظمت في شهر مارس 2014 بمدينة جنيف السويسرية، كما ستنظم جولة أخرى في أكتوبر المقبل من نفس السنة، ويبدو في هذا الصدد أن الحكومة بدأت في مراجعة بعض التشريعات والقوانين التي تعارضها المنظمة العالمية.

كما يحذر البروفيسور عمر أكتوف من ربط مصير الجزائر بهذه المنظمة إلى جانب البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، من منطلق أن قواعد المنظمات الدولية مسخّرة لخدمة الاقتصاديات الرأسمالية القوية، عبر "إغراق" أسواق الدول الفقيرة أو النامية، على غرار الجزائر بالمنتجات المستوردة، وأن تكلفتها ستكون 10 مرات أغلى من إنتاجها محليا. و يؤكد الأستاذ أكتوف أن الجزائر غير مستعدة حاليا لتفادي سلبيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية نظرا لهشاشة اقتصادها وضعف أو انعدام تنافسية مؤسساتها. وذهب الخبير الاقتصادي عبد الحق لعميري إلى نفس الاتجاه، مشيرا أن الاقتصاد الجزائري في مفترق الطرق وهو يواجه العديد من التحديات سببتها قرارات السياسة الاقتصادية التي بنيت على

الاستثمار في المنشآت القاعدية بدلا من تكوين الموارد البشرية وتحضيرها لتسيير المؤسسات الوطنية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الاستيراد 40 بالمائة سنويا.

و يبقى انضمام الجزائر للمنظمة العالية للتجارة (OMC) من بين الملفات الغامضة بالنسبة الى الجزائريين مثله مثل ملف الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

الخاتمة

من المؤكد أن التركيز على المنشآت والبنى التحتية له ايجابياته الاجتماعية والاقتصادية غير أن هذه المنشآت تكتنفها أحيانا عيوب تقنية ، وتضخيم في قيمتها المالية التي يفترض أنها تخضع لنفس المقاييس المعمول بها دوليا، ولا يمكن أن نجد فوارق كبيرة في تكلفة مشاريع مماثلة من دولة إلى أخرى إلا إذا كان هناك اختلال كبير في تصميم وإعداد وإنجاز المشاريع. كما أن هذه المنشآت سينجرّ عنها ارتفاع كبير في كلفة التسيير والصيانة، وستتطلب مبالغ مالية لصيانتها ومتابعتها بعد إنجازها، والحل يكمن في مزاوجة إقامة البنى التحتية مع دعم الآلة الإنتاجية.

ان ما يعاب على النموذج الجزائري التنموي الحالي في جانبه الاقتصادي انه أعاد استنساخ بعض تجارب المجتمعات الاستهلاكية، مع توزيع للريع و التخلي على النسيج الصناعي، كما أنه أبقى على جزء من النشاط الاقتصادي مرتبطا بالسوق السوداء وبالتعاملات غير المرئية وغير الخاضعة للمراقبة في غياب الفوترة والتعامل بالوسائل العصرية للدفع. كما أنّ هذا الاقتصاد غير قادر على الخروج من التبعية للاستيراد لتأمين أبسط احتياجات السوق المحلية، بحكم أن المشاريع الصغيرة التي استفادت من جزء من الميزانية في إطار سياسة آليات دعم الشباب، ظلت خارج نطاق منافسة المنتوج الأجنبي بسبب ضعف مرافقتها وتأطيرها...

إن أي دولة أخرى تقوم بإنفاق 1000 مليار دولار، ستبرز بالتأكيد كدولة صاعدة وكقوة اقتصادية إذا ما تم ترشيد نفقات هذه الموارد المالية المعتبرة.

هذا، ويكمن الإشكال الأكبر أن الجزائر ستواجه رهانات وتحديات حقيقية، مع مؤشرات تراجع مخزون المحروقات في ظرف 15 و20 سنة، واحتمال عدم التمكن من التصدير بالمستويات الحالية أمام ارتفاع الطلب المحلي خاصة بالنسبة للغاز. وعليه يتضح أن صناع القرار في الجزائر يركّزون على المقاربة الآنية والنظرة القصيرة الأمد، مع محاولة التخفيف من وطأة المطالب الاجتماعية الداخلية.

إن الجزائر في حاجة إلى إلى نموذج جديد للتنمية لا ينظر فيه للاستقرار من منظور أمني محض، ولا ينظر فيه إلى التقدم من منظور منفعة السلع والخدمات، بل من منظور القدرات الجوهرية التي يتمكن من خلالها الفرد أن يعيش حياة كريمة يشعر فيها بدوره الحقيقي؛ ولا يتحقق ذلك إلا من خلال نموذج الدولة التنموية، التي لا تعتمد على الريع، ولا على إنتاج مجموعة من السلع الأولية، أو تلك السلع والخدمات ذات القيمة المضافة المتواضعة، بل تركز على الاستثمار الاجتماعي الذاتي؛ كما أن الدولة التنموية في حاجة إلى رقابة حقيقية ومساءلة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة الاجنبية:

1- بومدين (م) حوالف رحيمة، مداخلة: "واقع التسيير في المؤسسات الجزائرية في ظل الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية الراهنة"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بجامعة سعد دحلب البليدة، 21 و 22 ماي 2002 .

2- حميد خروف ، دراسة: سياسة التنمية في الجزائر رؤية سوسيولوجية، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد 17، خريف شتاء 2002.

3- مجلس الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي: تقييم التعاون محور المحادثات، موقع وكالة الأنباء الجزائرية، 13 سبتمبر 2014، متاح على الرابط http://www.aps.dz/ar/algerie/4098.، تاريخ الاطلاع: 22 أكتوبر 2014.

4- محمد بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة مسارها في الجزائر، الجزء1، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 1999.

5- محمد مسلم، مقال: "الجزائر ومنظمة التجارة العالمية في جولة مفاوضات جديدة، الشروق اليومي، 02/09/2014.

6- محفوظ لعشب، سلسلة القانون الاقتصادي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1997.

7- مشري محمد الناصر، بقة الشريف، تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، عدد فبراير 2017، متاح على الرابط: http://giem.kantakji.com/article/details/ID/1120، بتاريخ الاطلاع 8 جانفي 2019.

8- قطاف ليلى، دراسة: اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية، الملتقى الدولي: أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

9- فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية : دراسة حالة الجزائر، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012،

10- كمال عايشي، دراسة: "التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد"، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، مارس 2013، متاح على الرابط: http://digitallibrary.univ-batna.dz.، تاريخ الاطلاع: 3 ماي 2014.

11- سعيد بشار، مقال: "انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية انتحار اقتصادي"، الخبر الأحد 18 ماي 2014.

12- عياش قويدر، ابراهيمي عبدالله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة الشلف الجزائر، العدد 02 ماي 2005.

المراجع باللغة الاجنبية:

1- Abderrahmane Mebtoul et Autres, Bilan du président Abdelaziz Bouteflika 1999-2004 et les perspectives, Les Editions Dar El Gharb, Alger, 2004.

2- Communiqué du Conseil des ministres, Programme de développement quinquennal 2010-2014, Le 02/01/2011.

http:/www.mae.dz/photos/programme.htm.

3- EL MIQYAS, Revue Algérienne de Normalisation, N° 15, Décembre 2005, édition; l'institut Algérien de normalisation, Alger, 2005.

4- Mohamed Hocine Benissad, Economie du développement de l'Algérie, Alger, OPU, 1979.

5- Marc Ecrèment, Indépendance, politique et libération économique, Alger/Grenoble, ENAP/PUG,1986.

6- Mourad Benachenhou," La Restructuration industrielle modalité et implication" Revue Economie. N 17, septembre 1994.